بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ صدق الله العظيم

تمثل هذه الوثيقة إطار عمل فلسطيني عام من أجل إنقاذ المشروع الوطني - وثيقة العشرة بنود

انطلاقاً من الحرص الشديد للحفاظ على الوجود الوطني الفلسطيني الذي تعبر عنه منظمة التحرير الفلسطينية؛ الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني، ولصون مصالح ومقدرات شعبنا العظيم وحقوقه الوطنية في ظل هذا المنعطف الخطير في تاريخ قضيتنا العادلة، واستجابة للتضحيات الجسام والمعاناة الكبرى التي يتعرض لها شعبنا وحمايةً للمشروع الوطني الفلسطيني؛ جرت حوارات فلسطينية معمقة، ومطولة بين العديد من الشخصيات الفلسطينية من نخب وكوادر سياسية ونقابية وشعبية وأكاديمية واجتماعية. وقد تمخض عن هذه النقاشات، هذه الوثيقة الوطنية التي تمثل إطار عمل فلسطيني عام مغلبةً المصلحة الوطنية العليا لاستعادة زمام المبادرة والخروج بشعبنا الصامد من هذا المنعطف المصيري. هذا مع التأكيد على وجوب الإيقاف الفوري لحرب الإبادة الجماعية، والتطهير والعرقي التي تمارس ضد شعبنا، والعمل الجاد لنيل شعبنا حقوقه الوطنية المشروعة، وبسيادة كاملة في دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف؛ وفق قرارات الشرعية الدولية؛ كي يحقق آماله في الحرية والعدالة والأمن والسلام والاستقرار والازدهار .

وإذ نوجه تحية إكبار وإجلال لشعبنا العظيم في كل أماكن تواجده على صموده الأسطوري، وثباته على حقوقه الوطنية المشروعة في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، والرافض لكل ممارسات الاحتلال؛ لطمس هويته الوطنية، وإنهاء وجوده على الرغم مما واجهه من ظلم وعدوان على مدار 77 عام من الاحتلال؛ ومازال يواجهه حتى الآن من حرب إبادة جماعية غير مسبوقة في التاريخ الحديث. كما و نثمن مواقف وجهود الدول والشعوب التي وقفت و لا تزال، إلى جانب حقوق شعبنا المشروعة والعادلة في إقامة دولته المستقلة؛ كاملة السيادة على ترابه الوطني الذي يعكس إيماناً والتزاماً قانونياً وأخلاقيا وإنسانياً راسخاً بقيم العدالة والحرية. وفي هذا الوقت العصيب، نجدد دعوتنا للأسرة الدولية لضرورة تحمل مسؤولياتها القانونية والسياسية، واتخاذ إجراءات عملية وملموسة؛ لإنهاء الاحتلال العنصري، ومنح الشعب الفلسطيني حقه القانوني في التنعم بالاستقلال الكامل، وبناء مستقبل أبنائه والأجيال القادمة، وتنمية مجتمعه بقراره الحر؛ وفق تطلعاته، والعيش في مناخ يسوده السلام كباقي شعوب الأرض .

أولاً:

بإيعاز من الرئيس الفلسطيني، وبالتنسيق مع اللجنة العربية برئاسة جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبالتشاور مع القوى الوطنية الفلسطينية؛ تقوم الحكومة الفلسطينية بتشكيل لجنة إدارية - تنفيذية مهنية من الكفاءات الوطنية؛ وفقاً للقانون الأساسي، تتولى إدارة كامل شؤون الحياة المدنية والإغاثية الأساسية العاجلة؛ من إيواء، وإعادة إعمار ومساعدات. تعمل هذه اللجنة لمدة انتقالية محددة تمكن السلطة الفلسطينية من بسط كامل سيادتها على قطاع غزة؛ تحقيقاً لوحدة الوطن ومؤسساته .

ثانياً:

فيما يتعلق بالجانب الأمني، يتم تشكيل قوة أمنية فلسطينية-عربية مشتركة؛ بالتنسيق بين السلطة الفلسطينية واللجنة العربية، برئاسة جمهورية مصر العربية؛ بحيث تتولى السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية إدارة المهام والعمليات الأمنية في قطاع غزة بعد انسحاب الاحتلال؛ بهدف حفظ الأمن والنظام وإدارة المعابر، وذلك لمدة محددة متفق عليها؛ تمهيداً لتسلم السلطة الفلسطينية المهام الأمنية الكاملة في قطاع غزة؛ تحقيقاً لوحدة الوطن ومؤسساته. هذا مع اتخاذ تدابير مهنية صارمة، وبضمانات وطنية تضمن عدم تكرار التجاوزات الأمنية، وحماية حقوق المواطنين، وتعزيز الثقة العامة بالمؤسسة الأمنية.

ثالثاً:

تلتزم جميع القوى الفلسطينية بتسوية وضع وإدماج عناصر الأجنحة العسكرية ضمن إطار المؤسسة الأمنية الرسمية، ووفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي والمعايير المهنية، على قاعدة أن لا سلاح خارج إطار المؤسسة الأمنية الشرعية. يشرف على إعادة تأهيل الأجهزة الأمنية جهات متخصصة بالتنسيق فيما بين السلطة الفلسطينية واللجنة العربية بقيادة جمهورية مصر العربية. هذا مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني المشروع في المقاومة؛ طالما استمر الاحتلال، والذي كفلته القوانين الدولية، ووفق ما تقرره المرجعية الشرعية الفلسطينية (م.ت.ف). وبموجب ذلك تكفل الأجهزة الأمنية الشرعية الأمن لكافة المواطنين تعزيزاً للسلم الاجتماعي.

رابعاً:

حصر جميع أنواع الأسلحة، ووضعها تحت إشراف وتصرف اللجنة الفلسطينية - العربية المشتركة؛ ليتم توظيفها في إطار المؤسسة الأمنية الشرعية، وفق خطة أمنية يتفق عليها؛ تضمن ضبط الحالة الأمنية، ومنع الفوضى، وضمان عدم الانجرار لمغامرات عسكرية فردية أو حزبية. هذا مع التأكيد على أن قرار السلم والحرب هو قرار وطني خالص يصدر عن المرجعية الفلسطينية الشرعية (م.ت.ف).

خامساً:

كما الشأن الداخلي، الشأن الخارجي خلال الفترة الانتقالية هو من اختصاص مؤسسات دولة فلسطين؛ ممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة برئيس السلطة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. وبموجب ذلك تتولى إدارة ملف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، بمشاركة الأطراف العربية والدولية ذات العلاقة؛ للعمل على تحقيق وقف تام ودائم للحرب على شعبنا ومعالجة كافة تبعاتها، وكذلك مسار التسوية السياسية؛ لتحقيق سلام عادل و دائم لشعبنا مبني على قرارات الشرعية الدولية. وفي هذا السياق، نثمن عالياً المواقف المشرفة، والمساعي الصادقة والجادة التي تقوم بها الدول العربية والأجنبية الصديقة؛ لتحقيق اعتراف دولي واسع بالدولة الفلسطينية؛ استناداً لقرارات الشرعية الدولية في مواجهة مخططات وإجراءات الاحتلال وأعوانه، التي تسعى للقضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.

سادساً:

رفض ومواجهة كل المحاولات الرامية لإحداث فراغ سياسي، أو خلق أطر سيادية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وإشاعة الفوضى والفلتان، أو أي محاولة لإعادة إنتاج روابط القري، أو أي شكل من أشكال ومخططات التهجير لأبناء شعبنا ومشاريع الوطن البديل. و في هذا السياق، ينظر للتهجير الطوعي على أنه تهجير قسري ناتج عن التدمير المقصود والممنهج لكافة مقومات الحياة الأساسية؛ لجعل الحياة مستحيلة بحيث تصبح طاردة لمواطنيها.

سابعاً:

تلتزم جميع القوى والفصائل والمؤسسات الفلسطينية العاملة على الأرض الفلسطينية، وتلك العاملة على أراضي الدول العربية الشقيقة المضيفة للاجئين الفلسطينيين بالقوانين الفلسطينية والاتفاقيات المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وتلك الدول، وتغليب المصالح الوطنية العليا لشعبنا على جميع الانتماءات والاعتبارات الحزبية والمحاور و التكتلات الإقليمية، وترفض أن تكون الساحة الفلسطينية في الداخل و الشتات جزءا من أجندات وأهدف خارجية لا تخدم تطلعات شعبنا، وذلك وفق ما نص عليه الميثاق الوطني الفلسطيني ووثيقة الاستقلال. ولضمان ذلك لابد من وضع المحددات القانونية الكفيلة بمنع أي فرد أو جهة تجاوز هذه المحددات الوطنية العليا.

ثامناً:

اليوم التالي بعد الحرب هو يوم فلسطيني بامتياز يستند إلى وحدة الوطن، ووحدة مؤسساته، وجميع الترتيبات المتعلقة بذلك تخضع للقرار الوطني المستقل؛ بإسناد ودعم كامل من اللجنة العربية وفق الخطة العربية التي أقرت في قمة القاهرة الأخيرة.

تاسعاً:

الشروع في حوار وطني شامل بتنسيق عربي، وتحت مظلة جامعة الدول العربية؛ يهدف إلى ترتيب البيت الفلسطيني، وتفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وانضواء كافة القوى والفصائل الفلسطينية الفاعلة تحت مظلتها، والالتزام بميثاقها وبرنامجها السياسي، وكافة الاتفاقيات الموقعة، والقرارات الدولية ذات الصلة. واستناداً إلى ذلك، تتم الدعوة إلى تنظيم انتخابات فلسطينية تشمل الرئاسة، والمجلس التشريعي، والمجلس الوطني، وكافة النقابات والاتحادات الشعبية والمجالس المحلية؛ ضمن جدول زمني يتفق عليه، وبإشراف وطني، وتنسيق عربي، ورقابة دولية؛ لضمان والتأكيد على النزاهة والتمثيل الحقيقي.

عاشراً:

تشكيل محكمة عدالة انتقالية بقرار من الرئيس تقوم بملاحقة ومساءلة ومحاسبة- وفق القانون الفلسطيني المستقل والنزيه- جميع من عبثوا وتاجروا بمقدرات شعبنا، واستغلوا عذاباته، ومصادره المحدودة خلال فترة الحرب؛ متجاوزين بذلك كافة المبادئ والقيم الوطنية والدينية والإنسانية؛ والذي فاقم بدرجة غير معقولة من صعوبة حياته اليومية؛ حارماً إياه من أدنى سبل العيش تحت أقسى الظروف، ومتساوقين في ذلك مع آلة الحرب والإبادة التي يشنها الاحتلال على شعبنا.

تعتبر هذه الوثيقة بمثابة إطار عمل عام لمشروع وطني، تعكس توافقا عاماً بين نخبة من الشخصيات السياسية والاكاديمية والنقابية والشعبية والاجتماعية؛ بعيداً عن الاصطفافات الحزبية والمصالح الفئوية الضيقة، ومراعية للمعطيات وللتعقيدات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، ولحجم المعاناة والظلم الواقع على شعبنا، وللحفاظ على حقوقه ومقدراته ومصالحه العليا. هذه الوثيقة مفتوحة للتشاور والمراجعة والتطوير؛ مستندة على الإدارة الجماعية الحكيمة لمقدرات شعبنا العظيم في كل أماكن تواجده في ظل هذا المنعطف التاريخي الخطير من مسيرته النضالية.

تقدم هذه الوثيقة على أمل أن تشكل حجر الأساس لإطلاق مسار سياسي وطني جامع؛ يعيد ترتيب البيت الفلسطيني، وينقذ مشروعنا الوطني من التفكك والانهيار الذي يسعى إليه الاحتلال والجهات التي تدعمه. وإذ نهيب بجماهير شعبنا في الوطن والشتات وبالقوى الوطنية والمستقلة، ومؤسسات المجتمع المدني و الأطر النقابية والأكاديمية وجميع الشخصيات الوطنية إلى الانخراط في تبني الوثيقة والدفع باتجاه تنفيذها على أرضية المصلحة الوطنية المشتركة.

عاشت فلسطين حرة عربية....

المجد والخلود للشهداء الأبرار....

الحرية للأسرى البواسل....

الشفاء للجرحى الأبطال....

والنصر والحرية لشعبنا العظيم....

والله ولي التوفيق،،،

مبادرة الشعب والوطن أولاً - وثيقة الإنقاذ الوطني

صادرة عن مجموع الشخصيات الفلسطينية الوطنية السياسية والأكاديمية والشعبية والنقابية والاجتماعية في الوطن والشتات بتاريخ 10 / 07 / 2025 م.